[١٢٠ - عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: أقبلت راكباً على حمارٍ أتانٍ - وأنا يومئذٍ قد ناهزت الاحتلام -، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدارٍ، فمررت بين يدي بعض الصف، فنزلت فأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد].

هذا الحديث اشتمل على جملة من المسائل التي تتعلق بأحكام السترة في الصلاة، فناسب أن يعتني المصنف - رحمه الله برحمته الواسعة - بإيراده في هذا الباب، وحديث ابن عباس من أهم الأحاديث التي دارت عليها مسائل السترة إذ اشتمل على تخصيص لعمومات وتقييد لإطلاقات.

وقوله: [أقبلت راكباً على حمارٍ أتانٍ] كان هذا الإقبال بمنى في حجة الوداع التي حجها رسول الله ﷺ - في آخر عمره، قوله: [قد ناهزت الاحتلام] الحلم هو العقل، وألُو الأحلام أُلُو العقول، وذلك أن الصبي دون الحلم فإذا صار إلى الحلم قيل بلغ وقيل ناهز، والبلوغ الانتقال من طور الصبا إلى طور الحلم وطور العقل.

وفي هذه الجملة دليل - كما يقول بعض العلماء - على أن ابن عباس - رضي الله عنهما - ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وذلك أنه كان في الثالث عشرة فقالوا: إنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وحينئذ يكون في حجة الوداع قد ناهز الحلم أي في الثالثة عشر تقريباً، وقال بعض العلماء: إنه ولد قبل الهجرة بست سنوات وذلك أنه وقع مولده رضي الله عنه وأرضاه في شعب أبي طالب وأرخ غير واحد من أهل السير أن حصار شعب أبي طالب كان قبل هجرة النبي ﷺ - بست .

وقوله: [فمررت ببعض الصف] أي: مررت وأنا راكب على الأتان والحمار [ببعض الصف] وهذا يدل على جواز المرور بين يدي المأموم وأن المحرم أن يمر بين يدي الإمام وسترته وبين يدي المنفرد وسترته، وقول جماهير العلماء - رحمهم الله - أن من صلى وراء الإمام فسترته سترة الإمام وأن الإمام يجزئ عنه لهذا الحديث، ومن هنا: خصصوا عمومات أحاديث السترة بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الذي معنا.

كذلك أيضاً استدل بهذه الجملة على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة؛ لأن ابن عباس - رضي الله عنهما - مر بالحمار بين يدي المأموم وأن المحرم أن يمر بين يدي الإمام وسترته وبين يدي المنفرد وسترته، وقول جماهير العلماء - رحمهم الله - أن من صلى وراء الإمام فسترته سترة الإمام وأن الإمام يجزئ عنه لهذا الحديث، ومن هنا: خصصوا عمومات أحاديث السترة بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الذي معنا.

فلا يقوى هذا الحديث على تخصيص حديث السنن عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((يقطع الصلاة إذا

لم يكن بين يدي المصلي مثل مؤخرة الرجل المرأة والحصار والكلب الأسود)) وعلى هذا: يبقى حديث أبي داود على ظاهره ويستثنى مرور الحمار بين يدي المأمومين وبين يدي الصفوف .

وقوله ﷺ: [فأرسلت الأتان ترتع] في هذه الجملة دليل على مشروعية الرعي من العشب الموجود بمكة وأن أرض الحرم - أعني: أرض مكة - إنما يحرم أن يحتش حشيشها، أما أن يترك الأتان أو يترك الإبل أو يترك غنمه ترعى في المراعي الموجودة في أرض الحرم فإنه ليس بمحرم.

وتوضيح ذلك: أن النبي ﷺ - ثبت عنه في الصحيح أن مكة حرمها الله ﷻ وقال في أحاديث عنه عليه الصلاة والسلام بينت هذا التحريم فقال عليه الصلاة والسلام: ((إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس)) . وفي الحديث الآخر: ((اللهم إن عبدك وخليلك إبراهيم قد حرم مكة وإني أحرم المدينة)) فدل على أن التحريم كان من الخليل أي: أنه سأل الله أن يجعل له حرماً آمناً.

وبناءً على ذلك: هذه الحرمة أو هذا الحرم له أحكام تخصه ومنها المرعى وهو العشب الذي ينبت بالطبيعة بقدرة الله ﷻ - ينبت طبيعة، أي: أن الإنسان لا ينبت ولا يزرعه فقال عليه الصلاة والسلام: ((لا يعضد شوكها ولا يختلى خلاها ولا يقطع شجرها)) كما في الصحيحين فبين وجه التحريم فيها أنه لا يعضد شوكها ولا يختلى خلاها وهذا يدل على أن الحشيش لا يحتش، فإذا جاء رجل إلى حشيش قد نبت بالمطر أنبتته الله - بالمطر فأرבעت وظهر الحشيش وجاء أحد يحتش نقول: لا يجوز وهذا حرام عليك؛ لأن حشيش الحرم لا يجوز احتشاشه، إلا الإذخر كما أخبر ﷺ باستثنائه حينما قال له العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر؛ فإنه لقينهم وقبورهم، فأذن ﷺ في الإذخر، فبقي ما عداه من المراعي باقياً على التحريم.

إذا ثبت أن العشب الذي ينبت في أرض الحرم له حرمة فالحرمة تختص بما إذا جاء الإنسان يحشه أو يحتشه، لكن إذا أرسل الإبل ترعى فيه أو أرسل غنمه تسوم فيه فإنه لا إثم عليه لقوله: [فأرسلت الأتان ترتع] ومن المعلوم: أن منى من أرض الحرم وحدود حرم مكة تنتهي عند قبل عرفات بما يقرب من ثلاثمائة متر وهو حد الحرم، فمن جهة مزدلفة ومنى لا إشكال في كونها داخل حدود الحرم.

ووقعت صلاته عليه الصلاة والسلام في منى وأرسل ابن عباس الأتان ترتع في منى - أي: أنها في داخل الحرم -، فأخذ من هذا أن رعي الحشيش الموجود في الحرم والسوم فيه أنه ليس بجرام، وأكد هذا كما قال بعض أهل العلم أن النبي ﷺ - كان يسافر إلى مكة في عمره وكذلك في حجة الوداع حينما سافر ولم ينه الصحابة أن ترعى إبلهم وتسوم في أرض الحرم فدل على تخصيص التحريم بما إذا احتش.

ثم يختص التحريم بما ينبت أي ينبت الله ﷻ لا ما يزرعه الإنسان، فلو كانت له أرض وزرع فيها الحشيش أو زرع فيها البرسيم وأراد أن يحشه ويجزه فإنه لا يشمل التحريم لقوله عليه الصلاة والسلام: ((ولا يختلى خلاها

((وهكذا لو أنبت شجرة بإذن الله - ﷺ - غرسها أو بذر بذرها فنبتت ثم أراد أن يقطعها أو أراد أن ينقلها من موضع إلى موضع جاز ذلك واختص التحريم بما يكون منبتاً بدون المكلف. وفي قوله : [إلى غير جدار] الجملة التي وردت في هذا الحديث يدل على أن المنفي من السترة في الحديث إنما هو الجدار، فلا يصلح هذا الحديث لتخصيص أحاديث الأمر بالسترة؛ لأن نفي الجدار في الحديث لا ينفي وجود غير الجدار فقال : [إلى غير جدار] .

والمعلوم أن النبي - ﷺ - كان يصلي داخل البناء إلى جدار كما كان في مسجده، وكما صلى داخل الكعبة إلى جدار الكعبة، وكان يصلي إلى غير جدار مما يستره كما في العنزة كما في الصحيحين من حديث أبي جحيفة وهب بن عبدالله السوائي - رضي الله عنه وأرضاه - أنه قال : "أتيت النبي - ﷺ - وهو في قبة له حمراء من آدم ... إلى أن قال : ثم ركزت له العنزة" . والعنزة - كما تعلمون - ليست بجدار ولا في حكم الجدار وإنما هي من ستر الشواخص؛ لأنها تغرز ويكون لها الشاخص كالسهم وكالعود إذا نصب وكالرمح إذا عُزِر في الأرض. وبناءً على ذلك: نفي ابن عباس - رضي الله عنهما - للجدار لا ينفي السترة كلها فلا يصلح هذا الحديث دليلاً على صرف الأمر بالسترة، وإنما يصلح دليلاً على نفي لزوم أن تكون السترة كالجدار ونحوه، وكون النبي - ﷺ - في حجة الوداع، وجاءنا حديث أبي جحيفة : "ثم ركزت له العنزة". يدل دلالة واضحة على أن الغالب لحاله عليه الصلاة والسلام في سفره أن يستتر إلى العنزة.

ولذلك كان أنس - رضي الله عنه وأرضاه - كما في الصحيحين قال : كان النبي - ﷺ - يدخل الخلاء فأحمل أنا وغلّام معي إداوة من ماء وعنزة . يدخل الخلاء أي: كان في بره عليه الصلاة والسلام وخروجه إلى البر في سفر وغزو ونحو ذلك كان يحمل أنس - ﷺ - أو من معه الغلام الإداوة ويحمل الآخر العنزة وهذا من أجل السترة، فكونه عليه الصلاة والسلام يحرص على حمل العنزة تحمل له وتكون معه دائماً حتى إذا لم يجد الجدار ركزها، ونفي ابن عباس - كما ذكرنا - لا يدل على نفي السترة مطلقاً فلا يقوى هذا الحديث على تخصيص عموم ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من الأمر بالسترة وعنايته ﷺ بها.

وفي الحديث مسألة مرور الحمار بين يدي المصلي، لكن الأنسب في هذه المسألة أن تؤخر إلى حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي بعده، والسبب في هذا: أنه هنا متعلقة بالمأموم وقد بينا أنها خارجة عن موضع الاستدلال ولا تقوى على التخصيص، والأقوى أن تؤخر مسألة القطع في الكلب والمرأة والحمار إلى حديث عائشة - رضي الله عنها -؛ لأنه متعلق بالمنفرد إذا صلى فيصلح أن يكون حديثها مخصصاً لحديث أبي داود .